المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي:
تحديات تغيّر المناخ والطاقة الحيوية

روما، 3-5 يونيو/حزيران 2008

فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية
السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات
السيد الأمين العام للأمم المتحدة
السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود الكرام
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة

لقد اجتمعنا هنا في مدينة روما الخالدة للمشاركة في مؤتمرٍ رفيع المستوى نظرياً، تحول فعلياً إلى مؤتمر قمة. ونحن اليوم أمام أزمة غذاء عالمية كان لها مؤخراً عواقب اجتماعية وسياسية مأساوية في قارات مختلفة، مع حدوث اضطرابات ووقوع ضحايا، مما قد يهدد السلام والأمن في العالم.

ولكنّ هذه الأحداث المؤسفة ليست إلا نذيراً بالكارثة التي سبق أن توقعناها. ففي عام 1996، وفي هذه القاعة بالذات، تعهّد رسمياً 112 من رؤساء الدول والحكومات وممثلو 186 عضواً في المنظمة بخفض عدد الجياع في العام إلى النصف بحلول عام 2015، واعتمدوا برنامجاً لتحقيق هذا الهدف. ولكن كان علينا منذ عام 2002 أن نعقد مؤتمر قمة عالمي ثانٍ لكي نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى أن الموارد اللازمة لتمويل البرامج الزراعية في البلدان النامية ليست في زيادة، بل إنها على تراجع. وفي ظلّ هذا المنحى، فإن الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة لن يتحقق في عام 2015، وإنما في عام 2150. وكنا قد أعددنا لذلك الاجتماع "برنامجاً لمكافحة الجوع" وقدّرنا الاحتياجات المالية له بنحو 24 مليار دولار أمريكي سنوياً.

واليوم تتحدث الحقائق عن نفسها: فقد انخفضت المعونة المقدمة إلى الزراعة من 8 مليارات دولار (بأسعار عام 2004) في 1984 إلى 3.4 مليارات دولار في 2004، أي بانخفاض نسبته 58 في المائة بالقيمة الحقيقية. وانخفض نصيب الزراعة من المعونة الرسمية للتنمية من 17 في المائة في 1980 إلى 3 في المائة فقط في 2006. وشهدت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية انخفاضاً هائلاً في الموارد المخصصة لهذا النشاط الذي يشكل مصدراً رئيسياً يعتمد عليه 70 في المائة من فقراء العالم لتأمين سبل معيشتهم. ولعلّ أحد أبلغ الأمثلة على ذلك، هو انخفاض حافظة القروض للزراعة في إحدى المؤسسات انخفاضاً حاداً من 33 في المائة في عام 1979 إلى 1 في المائة فقط في عام 2007.

ومع ذلك، لا بدّ من الإقرار بأنّ البلدان النامية أعدّت بالفعل، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، سياسات واستراتيجيات وبرامج كان بإمكانها أن تكفل الأمن الغذائي العالمي لو أنها حظيت بالتمويل الكافي.

ويجدر بنا مضاعفة الإنتاج العالمي من الأغذية حتى يتسنى إطعام سكان العالم البالغ عددهم حالياً ستة مليارات نسمة، وهو عدد من المنتظر أن يصل إلى تسعة مليارات بحلول عام 2050.

وبناء على ذلك وفي أعقاب اجتماع الخبراء الأفارقة في ديسمبر/كانون الأول 2001 في مدينة روما، اجتمع وزراء الزراعة في البلدان الأفريقية في مؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا الذي عُقد في القاهرة خلال شهر فبراير/شباط 2002، ومن ثم في مابوتو قبل اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو/تموز 2003. وفي هذه المناسبة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، بمساعدة المنظمة، بالإضافة إلى الوثائق المصاحبة له. ويستلزم البرنامج استثمارات قيمتها 25 مليار دولار سنوياً للتحكم في المياه، وتطوير البنى الأساسية والقدرات التجارية، وزيادة إنتاج المحاصيل، والحد من الجوع، والبحوث الزراعية، ونشر التكنولوجيا، والإنتاج الحيواني، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الإطار، قام 51 بلداً أفريقياً، بالتعاون مع المنظمة، بإعداد برامج وطنية متوسطة الأجل للاستثمار، واقتراحات مشاريع استثمار لتقوم المصارف بتمويلها.

كما قامت الاتحادات الاقتصادية الإقليمية – الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية واتحاد المغرب العربي – بإعداد برامج إقليمية للأمن الغذائي بدعم من المنظمة، تركّزت على التجارة الإقليمية البينيّة وعلى معايير الصحة والصحة النباتية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، تأسيساً على القواعد التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لحماية المستهلك في إطار الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

وفي أعقاب تنفيذ المراحل التجريبية لبرامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية في بلدان المجموعة الكاريبية وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، وافق مؤتمر القمة بين شبه جزيرة أيبيريا وبلدان القارة الأمريكية في مدينة مونتيفيديو في أوروغواي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 على مبادرة "تحرير أمريكا اللاتينية والكاريبي من الجوع بحلول عام 2025".

كما أُعدت برامج إقليمية مماثلة بالتعاون مع المنظمة في أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى من أجل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي.

وهكذا يتضح أن هناك فعلياً خططاً وبرامج ومشروعات واعِدة للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي، حتى ولو أنها قد تحتاج إلى مزيد من التنقيح والتحديث.

ولكن الأمر المؤسف أن المجتمع الدولي لا يتحرك إلا عندما تبث وسائل الإعلام مشاهد الشقاء الموجود في العالم إلى داخل بيوت البلدان الغنية.

وبناء على الإحصاءات والتوقعات الزراعية العالمية التي تتولى المنظمة مسؤولة إعدادها، فقد قمت بالفعل في سبتمبر/أيلول الماضي بتحذير الرأي العام من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يتسبب بها الجوع. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، وإنقاذاً للموسم الزراعي لعام 2008، وجهت نداء لتأمين 1.7 مليار دولار من المنح من أجل تمكين المزارعين في البلدان الفقيرة من الحصول على الأسمدة والبذور والأعلاف الحيوانية التي ازدادت أسعارها بنسبة 98 و72 و60 في المائة على التوالي. ولكن كل ذلك ضاع عبثا، رغم التغطية الإعلامية الواسعة وتبادل المراسلات مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية. وقد قدّم عدد ضئيل من البلدان، كإسبانيا على سبيل المثال، الدعم الفوري للإنتاج الزراعي. ولا يسعني هنا إلا أن أحيي تلك البلدان.

ولم يبدأ ظهور ردود الفعل الأولى دعماً للمعونة الغذائية إلا بعد أن نزل المحرومون والمبعدون عن موائد الأثرياء العامرة إلى الشوارع، للإعراب عن سخطهم ويأسهم.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن أسباب الأزمة الراهنة ونتائجها قد تمّ شرحها بشكل مستفيض، ولذا فإني لن أعود إليها.

لكنّ المهم اليوم هو أن نقرّ بأن وقت الكلام قد مضى منذ وقتٍ طويل وأنه قد حان الآن وقت العمل.

فلقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة فريق المهام التابع لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات الدولية بهدف التوصل إلى استجابةٍ منسقه لأزمة الغذاء، وهو يرأس هذا الفريق بنفسه. ورأى أنه من المناسب تعيين المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة كنائبٍ لرئيس هذا الفريق. وأود أن أنتهز هذه الفرصة الكريمة لأشكره جزيل الشكر على ثقته بي.

وإن الإطار الشامل للعمل الذي أعده فريق المهام يتضمن خطوطاً توجيهية بشأن الاحتياجات التي سيتم تحديدها بالنسبة لكل بلد على حدة، بفضل العمل الميداني الذي يقوم به الممثلون القطريون لكلٍ من منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي بالتعاون مع مختلف الحكومات. وفي هذا الصدد، عرض الأمين العام للأمم المتحدة على الصحافة يوم 29 أبريل/نيسان، البيان الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والذي تناول الاحتياجات الفورية لمعالجة أزمة الغذاء. ولذا ينبغي علينا حشد الموارد اللازمة منذ الآن.

وبطبيعة الحال، ورغم الارتفاع المطرد للأسعار، كانت هناك حاجةٌ ملحة إلى الإبقاء على حجم المعونة الغذائية الموجهة إلى 88 مليون شخص. ولا بد لنا أن نتوجه بالشكر إلى البلدان التي ساهمت بقدرٍ كبير من السخاء لتأمين المبلغ المطلوب لذلك وقدره 755 مليون دولار.

ولكن لا يزال هناك 862 مليون شخص في العالم غير قادرين على الحصول على غذاء كافٍ. وهم بحاجةٍ إلى تحسين ظروفهم المعيشية بكرامة، مستخدمين في عملهم وسائل عصرهم. فهم بحاجةٍ إلى بذورٍ تحقق غلالاً وفيرة، وبحاجةٍ إلى أسمدة وأعلاف للحيوانات وغير ذلك من المدخلات الحديثة. ولا يمكن تركهم يجهدون في زراعة أراضيهم بعرق جبينهم، كما في القرون الوسطى، في ظلّ ظروفٍ متقلّبة وتحت رحمة الأحوال الجوية. لذا فإنّ الاستثمارات ضرورية: في البنى الأساسية وعلى الأخص في مجالات التحكم في مياه الري والصرف، حيث إن 96 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلاً تعتمد على الأمطار. فهذه الأراضي بحاجةٍ إلى مرافق للتخزين ولتلافي الخسائر ما بعد الحصاد التي قد تتراوح نسبتها بين 40 و60 في المائة بالنسبة لبعض المحاصيل. كما أن الطرقات ضرورية في المناطق الريفية كي يتسنّى جلب عوامل الإنتاج الحديثة ولتمكين المحاصيل من الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية بأسعارٍ تنافسية.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

إن أزمة الغذاء الراهنة تتعدى البعد الإنساني التقليدي، بما له من أساسٍ أخلاقي واضح. فهي، في هذه المرة، تؤثر أيضاً على البلدان المتقدمة. فالتضخم المتزايد الذي يتراوح بين 40 و50 في المائة هو نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية. وفي ظلّ النمو المرتفع والمتسارع للناتج المحلي الإجمالي في البلدان الناشئة، ينبغي أن نسعى إلى إيجاد حلولٍ عالمية مستدامة وسليمة من شأنها أن تضيّق الفجوة العالمية بين عرض الأغذية والطلب عليها على المستوى العالمي.

وإن القيود التي فرضتها بعض البلدان المنتجة لتلبية احتياجات سكانها، بالإضافة إلى تأثير تغير المناخ ومضاربات الأسواق الآجلة، ستضع العالم في موقفٍ خطير ما لم نبادر بسرعة إلى اتخاذ القرارات الشجاعة المطلوبة في الظروف الراهنة. فأياً تكن الاحتياطيات المالية لدى بعض البلدان، قد يتعذّر على بعضها إيجاد الغذاء كي تشتريه.

إن الحل البنّاء لمشكلة الأمن الغذائي العالمي يكمن في زيادة الإنتاج والإنتاجية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وهو ما يدعونا إلى إيجاد حلول مبتكرة وبارعة، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن الأمر يتطلب اتفاقيات شراكة في ما بين البلدان التي تملك موارد مالية وقدرات إدارية وتكنولوجيات، وبين البلدان التي تملك الأراضي والمياه والموارد البشرية. فبهذه الطريقة وحدها سيتسنى ضمان وجود علاقات دولية متوازنة من أجل التنمية الزراعية المستدامة.

والتحديات المتمثلة في تغير المناخ، والطاقة الحيوية، والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، وأسعار السلع الغذائية، لا يمكن التصدي لها إلا من خلال حوار صريح يقوم على التحليل الموضوعي بعيداً عن التحيز والمصالح القصيرة الأجل. وسوف تشهد الأيام القادمة موائد مستديرة تفاعلية حول هذه القضايا، كما أن المعلومات الناشئة عن الاجتماعات الفنية التحضيرية، سوف تشكل إطاراً مناسباً للحوار الذي سيقودنا إلى توافق في الآراء.

ومع ذلك، فإن الالتزام بقول الحقيقة يرغمني على أن أذكر بعض الحقائق:

- لا أحد يفهم كيف يمكن إقامة سوق للكربون كلفته 64 مليار دولار في البلدان المتقدمة لمكافحة ظاهرة الاحترار العالمي، دون أن يكون بالإمكان الحصول على أي أموال لمنع قطع 13 مليون هكتار من الأشجار سنوياً، وعلى الأخص في البلدان النامية التي تكون النظم الايكولوجية للغابات الاستوائية فيها بمثابة بالوعات للكربون تمتص نحو 190 جيغاطناً.
- لا أحد يفهم كيف أنّ 11 أو 12 مليار دولار من الإعانات في عام 2006 والسياسات التعريفيه الحمائية أدّت إلى تحويل 100 مليون طن من الحبوب بعيداً عن الاستهلاك البشري، راح أغلبها لسد التعطش إلى وقود السيارات.

- لا أحد يفهم كيف أنه، في زمن عولمة التجارة هذا، مع استثناءٍ ملحوظ لأنفلونزا الطيور التي قد تؤدي بنا إلى كارثة إنسانية، لم تكن هناك استثمارات ملحوظة في الوقاية من مرض نيوكاسل، ومرض الحمى القلاعية، وحمى الوادي المتصدع، والتهاب الغشاء البلوري المعدي في الأبقار، وآفات المجترات الصغيرة، واللسان الأزرق، وحمى الخنازير الأفريقية وقراد بونت الاستوائي، والدودة الحلزونية للعالم الجديد، بل وأيضاً صدأ القمح الذي انتشر منذ عام 1999 من أوغندا إلى إيران، مع احتمال وصوله إلى الهند وباكستان والصين، وذبابة الفاكهة، وأخيراً الجراد الصحراوي الذي أصبح وباء مألوفاً منذ أيام الفراعنة.

- ولا أحد يفهم بالأخصّ: أولاً كيف أحدثت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشوهاً في أسواق العالم بإنفاقها 372 مليار دولار لدعم قطاعها الزراعي في عام 2006؛ ومن ثمّ، كيف أن بقايا الأطعمة في بلدٍ واحد يمكن أن تصل إلى مقدار 100 مليار دولار سنوياً؛ وكيف أن الاستهلاك المفرط لمن يعانون من البدانة في العالم يمكن أن تصل تكاليفه إلى 20 مليار دولار في السنة، تضاف إليه تكاليف أخرى غير مباشرة قيمتها 100 مليار دولار بسبب الوفيات المبكرة والأمراض المتصلة بها؛ وأخيراً أنّ العالم قد أنفق 1200 مليار دولار في شراء الأسلحة عام 2006.

وعلى خلفية ذلك، كيف نستطيع أن نفسر لأصحاب التفكير السليم والنوايا الحسنة أنه لم يكن بالإمكان تأمين مبلغ 30 مليار دولار سنوياً كي يتمتّع 862 مليون جائع بأهم حقوق الإنسان ألا وهو الحق في الغذاء، وبالتالي الحق في الحياة؟ وإنّ تأمين هذا القدر من الموارد سيجعل من الممكن إبعاد شبح الصراعات على الأغذية الذي يلوح في الأفق.

والواقع أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي هي مشكلة سياسية. إنها مسألة أولويات في وجه أهم الاحتياجات الإنسانية. والخيارات التي ستقوم بها الحكومات هي التي ستحدد الموارد التي يمكن تخصيصها.

فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود أن أتوجه بالشكر الخالص إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى جميع من شاركوا في هذا المؤتمر ومن قطعوا آلاف الكيلومترات ليجتمعوا معاً بروحٍ من التضامن حتى نتمكّن سوياً من إيجاد حلول مناسبة للمشكلات الخطيرة التي تواجه الأمن الغذائي العالمي في إطارٍ متعدد الأطراف. وأخيراً أود أن أعرب عن امتناني اللامحدود لحكومة وشعب إيطاليا على كرم ضيافتهم المعهود في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ البشرية.

وشكراً على حسن إصغائكم.